

Distr.: General
4 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٩٤

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المؤقت: السيد غوتيريش (الأمين العام للأمم المتحدة)
الرئيس: السيد نيانغ (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال
انتخاب أعضاء المكتب
بيان الأمين العام
بيان الرئيس
بيان المراقب عن دولة فلسطين
مشروع برنامج عمل اللجنة
إحاطة تقدمها منظمة العفو الدولية
آخر المستجدات منذ الجلسة السابقة للجنة
مستجدات تقدمها الدول الأعضاء بشأن أنشطتها المتعلقة بقضية فلسطين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

19-02480 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

إقرار جدول الأعمال (A/AC.183/2019/L.1)

١ - أقر جدول الأعمال.

انتخاب أعضاء المكتب

٢ - الرئيس المؤقت: دعا اللجنة إلى نظر في الترشيحات لمنصب رئيس اللجنة ونواب الرئيس ومقرر اللجنة.

٣ - وتلقت أمانة اللجنة الترشيحات التالية: السيد نيانغ (السنغال) لإعادة انتخابه في منصب الرئيس؛ والسيدة راز (أفغانستان)؛ والسيدة رودريغيز أباسكال (كوبا) لانتخابهما، والسيد دجاني (إندونيسيا)، والسيد غيرتسي (ناميبيا)، والسيد هرميدا كاستيو (نيكاراغوا) لإعادة انتخابهم، بصفتهم النواب الخمسة للرئيس؛ والسيد إنغوانيز (مالطة) بصفته مقرر اللجنة.

٤ - واعتبر أن اللجنة تود تأجيل انتخاب السيدة راز (أفغانستان) نائبة للرئيس ريثما تتولى مهام منصبها في نيويورك.

٥ - لقد تقرر ذلك.

٦ - انتُخب بالتركية كل من السيدة رودريغيز أباسكال (كوبا)، والسيد دجاني (إندونيسيا)، والسيد غيرتسي (ناميبيا)، والسيد هرميدا كاستيو (نيكاراغوا)، والسيد إنغوانيز (مالطة).

٧ - تولى السيد نيانغ (السنغال) رئاسة الجلسة.

بيان الأمين العام

٨ - السيد غوتيريش (الأمين العام): مثنيا على اللجنة لجهودها والتزامها بالسعي إلى التوصل إلى حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية، قال إن هذا الحل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحقيق رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتكون القدس عاصمة لهما، بناءً على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادئ الراسخة والاتفاقات السابقة والقانون الدولي. ولكن الوضع، للأسف، لم يتطور في هذا الاتجاه على مدار العام السابق. وأدت الاحتجاجات في غزة إلى مقتل المئات وجرح الآلاف على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية. وأدت الحوادث الأمنية والاستفزازات التي قام بها مقاتلو حماس وغيرهم من المقاتلين في غزة، بما في ذلك إطلاق الصواريخ والطائرات الورقية الحارقة، إلى تفاقم

الوضع بشكل خطير. وبفضل جهود الوساطة التي قامت بها الأمم المتحدة ومصر، تم تجنب تصعيد كبير.

٩ - وناشد سلطات حماس في غزة منع الاستفزازات. وبموجب القانون الدولي الإنساني، تتحمل إسرائيل أيضًا مسؤولية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعدم استخدام القوة الفتاكة، حسبما ينص عليه القانون الدولي، إلا كمالاً آخر في مواجهة خطر وشيك بالموت أو خطر وقوع إصابة خطيرة. وإن الأمم المتحدة تؤيد بحزم المصالحة الفلسطينية وعودة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى غزة. ورحب بالجهود التي بذلتها مصر في هذا الصدد. فإن غزة جزء لا يتجزأ من أي دولة فلسطينية يمكن أن تنشأ في المستقبل، والوحدة الفلسطينية ضرورية لقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة يكون لديها مقومات البقاء اقتصاديًا ومستقرة سياسيًا.

١٠ - ويتعين معالجة الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة على الفور. فلا يزال حوالي مليوني فلسطيني يعانون بشكل متزايد من الفقر والبطالة، مع محدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية الكافية والتعليم والمياه والكهرباء. ولا يرى الشباب سوى احتمالات ضئيلة تبشر بمستقبل أفضل. وحث إسرائيل على رفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، التي تعيق أيضًا جهود الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة. ١١ - ويتعين على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتنشيط اقتصاد غزة. وأثنى على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لعملها البالغ الأهمية في غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وعلى نطاق المنطقة، الذي واصلت الاضطلاع به رغم الأزمة المالية غير المسبوقة التي مرت بها في عام ٢٠١٨. وشكر الجهات المانحة التي زادت التزاماتها ومكنت اللاجئين الفلسطينيين من الاستمرار في تلقي الخدمات الأساسية التي تقدمها الأونروا، وطلب منها الحفاظ على دعمها في العام التالي وما بعده.

١٢ - كما أن خطر حدوث المزيد من الاضطرابات في الضفة الغربية يلوح في الأفق. فقد توسعت إسرائيل في بناء المستوطنات والتخطيط لها في المنطقة جيم في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وتعتبر المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. إذ أنها تعمق الشعور بعدم الثقة وتقوض الحل القائم على دولتين. ويظل العنف الذي يمارسه المستوطنون مصدر قلق بالغ. وأعرب عن شعوره بالصدمة إزاء قتل شاب إسرائيلي مؤخرًا، وهو ما صُنّف على أنه عمل

واللاجئين والأمن وغزة صراحة على طاولة النقاش. ودعا اللجنة الرباعية ومجلس الأمن والدول ذات النفوذ في المنطقة إلى العمل من أجل تحقيق هذه الغاية من خلال المنصات القائمة، بما في ذلك خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام واتفاقات أوسلو ومبادرة السلام العربية، بهدف إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة يكون لديها مقومات البقاء داخل حدود معترف بها ومضمونة دولياً، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن.

بيان المراقب عن دولة فلسطين

١٧ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): أعرب عن سروره لسماع الأمين العام يكرر موقفه بأنه لا يوجد بديل للحل القائم على دولتين، الذي ينبغي أن يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ويؤدي لا محالة إلى إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية مستقلة، تكون عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. وعلى الرغم من التطورات الأخيرة المثيرة للقلق، لا يزال الشعب الفلسطيني يؤمن بتحقيق هذا الهدف بالوسائل السلمية. وإن دولة فلسطين تظل ملتزمة بتعددية الأطراف المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة، وتتطلع إلى أداء واجباتها بوصفها رئيسة مجموعة الـ ٧٧ لعام ٢٠١٩.

١٨ - واتفق مع الأمين العام على ضرورة أن يتولى الفلسطينيون بأنفسهم تسوية شؤونهم الداخلية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية، وشكر مصر على ما بذلته من جهود من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية. كما أكد ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل إنشاء الآلية المتعددة الأطراف التي اقترحها رئيس دولة فلسطين منذ عام خلى. فالشعب الفلسطيني بحاجة إلى رؤية شعاع أمل في الأفق. ويتعين توفير الموارد بشكل مستدام للأونروا حتى لا تظل تتخبط في أزمنة التمويل، واحدة تلو الأخرى. ودعا الأمين العام إلى القيام بزيارة أخرى لفلسطين.

مشروع برنامج عمل اللجنة (A/AC.183/2019/L.2)

١٩ - الرئيس: في سياق عرضه لمشروع برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١٩ (A/AC.183/2019/L.2)، قال إن الفرع الأول يوجز ولاية كل من اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، على النحو الوارد في القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين؛ وإن الفرع الثاني يعدد المسائل ذات الأولوية في برنامج

إرهابي. وأعرب عن أسفه لقرار إسرائيل عدم تحديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل وأعرب عن أمله في أن يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق للحفاظ على هذا الترتيب الهام الطويل الأمد

١٣ - لقد تحمل الفلسطينيون أكثر من نصف قرن من الاحتلال والحرمان من حقهم المشروع في تقرير المصير. ويظل الإسرائيليون والفلسطينيون يعانون من دورات العنف المميتة. ويتحمل القادة تجاه مواطنيهم، لاسيما الشباب منهم، المسؤولية عن عكس هذا المسار السلمي وتمهيد الطريق نحو السلام والاستقرار والمصالحة.

١٤ - وأثنى على اللجنة لمواصلتها تركيزها على الهدف النهائي المتمثل في التوصل إلى حل عادل وسلمي يقوم على وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. إذ أن ذلك هو السبيل الوحيد لإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. فكما سبق وأكدته مراراً وتكراراً، لا وجود لحل بديل لذلك.

بيان الرئيس

١٥ - الرئيس: قال إن الخطوط العريضة للحل القائم على دولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني واضحة لجميع المعنيين، لكن الوضع على أرض الواقع يوحي بشكل متزايد بأن دولة واحدة آخذة في الظهور. وعلى الرغم من اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإن النشاط الاستيطاني غير القانوني مستمر. وتدين اللجنة جميع أشكال العنف والتحريض على الكراهية، بغض النظر عن مرتكبيها أو دوافعهم. ويتمثل أفضل السبل لتحقيق السلام والأمن المستدامين في أن تتخلى الأطراف عن العنف وسياسات الأمر الواقع. ويجب الحفاظ على الوضع الراهن في القدس ريثما يتم التوصل إلى حل بشأن جميع المسائل التي تتعلق بالوضع النهائي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. وعلى الرغم مما عكفت الأمم المتحدة ومصر على القيام به منذ عام ٢٠١٤ للحفاظ على وقف إطلاق النار في غزة، فإن خطر اندلاع الأعمال العدائية للمرة الرابعة لا يزال يلوح في الأفق. وكان لأزمة التمويل التي مرت بها الأونروا تأثير سلبي أيضاً، وحث الدول الأعضاء على دعم تلك الوكالة مع اقتراب موعد تجديد ولايتها، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

١٦ - ومع اعتراف حوالي ١٣٩ دولة عضو بدولة فلسطين، فقد حان الوقت لتعبئة العمل على النطاق الدولي دعماً للحل القائم على دولتين. وينبغي إعادة بدء عملية السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع طرح المسائل المتعلقة بالمستوطنات والقدس

الغربية، في حين تعرض شركة TripAdvisor أكثر من ٧٠ من الأماكن السياحية والمطاعم والمقاهي. وتضمن التقرير خمس دراسات حالة إفرادية للمستوطنات والمجتمعات الفلسطينية المجاورة. فعلى سبيل المثال، في حين أن شركات السياحة الرقمية تعرض أماكن إقامة في مستوطنة كفار أدوميم، فإن سكان خان الأحمر المجاور معرضون لخطر الطرد. وفي بعض الحالات، تكون الأماكن المعروضة على المواقع الشبكية، مثل الخليل ومستوطنة شيلو، معروفة بما يمارسه المستوطنون من عنف وتميز.

٢٦ - ومن بين الشركات الأربع التي تناولها التقرير، لم يتم تلقي ردود على استفسارات منظمة العفو الدولية إلا من شركتي Booking.com و Expedia. وصرحت الشركتان أنهما لم يكونا على علم بأي التزام قانوني بالامتناع عن العمل في المستوطنات. وأوصت منظمة العفو الدولية جميع الشركات الأربع بمحذف ما تعرضه على مواقعها الشبكية من أماكن في المستوطنات وتقديم تعويضات إلى المجتمعات الفلسطينية المجاورة. وترى المنظمة ضرورة تنظيم الشركات لضمان عدم عملها في المستوطنات أو الترويج للخدمات السياحية التي يقدمها المستوطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت نفسه، فإن الشركات تمثل جانباً واحداً فقط من المشكلة؛ حيث أن كثيرين آخرين يستفيدون أيضاً من انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية.

آخر المستجدات منذ الجلسة السابقة للجنة

٢٧ - الرئيس: قال إن منظمات المجتمع المدني من فلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قد أوصت في اجتماع عُقد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بأن تتناول اللجنة محنة الأقلية العربية في إسرائيل، وتعزيز الوعي العام الإسرائيلي بالحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وتكلفتها بالنسبة إلى السكان اليهود الإسرائيليين، وتتواصل مع مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز بشأن اتخاذ تدابير تهدف إلى معالجة محنة الفلسطينيين، وتسليط الضوء على المسائل الشاملة التي تؤثر عليهم، مثل تغير المناخ.

٢٨ - وفي الفترة بين ١١ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، شارك بصفته رئيس اللجنة، في سلسلة من الأحداث المثمرة في لندن. وركزت مناقشة مائدة مستديرة عقدت مع عدد من الجمعيات الخيرية في مقر رابطة المعونة المسيحية على المسائل التي تؤثر على الفلسطينيين وضرورة إرهاف الوعي العام بمخمتهم في المملكة المتحدة، والعمل

عمل اللجنة لعام ٢٠١٩؛ وإن الفرع الثالث يتضمن وصفاً للأنشطة المقررة للجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين لعام ٢٠١٩.

٢٠ - واعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع برنامج العمل.

٢١ - لقد تقرر ذلك.

٢٢ - الرئيس: لفت الانتباه إلى ورقة مفاهيمية تتعلق بمنتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين، المقرر عقده في ٤ نيسان/أبريل في نيويورك تحت شعار "خطر الضم بحكم الأمر الواقع - ماذا ينتظر فلسطين بعد؟"، وورقة مفاهيمية تتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بمسألة القدس، المقرر عقده يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه في جنيف تحت شعار "حفظ الطابع الثقافي والديني للقدس".

إحاطة تقدمها منظمة العفو الدولية

٢٣ - السيد أبو زايد (منظمة العفو الدولية): متحدثاً من القدس الشرقية عبر اتصال بالفيديو وفي سياق عرض تقرير صدر مؤخراً عن منظمة العفو الدولية بعنوان "الوجهة: الاحتلال - السياحة الرقمية والمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، قال إن التقرير كان جزءاً من حملة أوسع تم إطلاقها في عام ٢٠١٧ بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، وكان الهدف منها إثراء بلدان ثالثة عن شراء منتجات من المستوطنات أو إثراء الشركات عن القيام بأعمال تجارية في تلك المستوطنات.

٢٤ - وقال إن شركات مثل Airbnb و Booking.com و Expedia و TripAdvisor تعرض على مواقعها الشبكية أماكن إقامة ومعالماً سياحية في المستوطنات، على الرغم من علمها بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. وبذلك، فهي تسهم في صيانتها وتوسيعها. فمن بين أربعة ملايين سائح سافروا إلى إسرائيل في عام ٢٠١٨، زار ٤٥ في المائة منهم مناطق في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقدمت حكومة إسرائيل حوافز للشركات للعمل في المستوطنات وروجت السياحة فيها لأسباب أيديولوجية، بالإضافة إلى ما تدره من إيرادات. وتم بناء العديد من المستوطنات بالقرب من مواقع أثرية من أجل ترسيخ فكرة وجود صلة بين إسرائيل القديمة والحديثة.

٢٥ - وإن شركات Airbnb و Booking.com و Expedia تعرض جميعها على مواقعها الشبكية أماكن إقامة في المستوطنات في الضفة

مؤخرا في أديس أبابا. كما التقى الرئيس السبسي مؤخرا بمستشار الرئيس عباس للعلاقات الدولية، نبيل شعث، في تونس العاصمة. ووجهت دعوة إلى الرئيس عباس للمشاركة كضيف شرف في مؤتمر القمة الثلاثين لجامعة الدول العربية، التي من المقرر عقدها في تونس العاصمة في أواخر شهر آذار/مارس ٢٠١٩. وتابع قائلا إن تونس لن تدخر أي جهد من أجل دعم كل مسعى إقليمي أو دولي يهدف إلى كسر الجمود الذي تشهده القضية الفلسطينية وإعادتها إلى صدارة اهتمام الرأي العام الدولي وتوسيع الاعتراف بدولة فلسطين.

٣٣ - واسترسل قائلا إن كاتب الدولة التونسي للشؤون الخارجية شدد خلال الاجتماع الوزاري العربي - الأوروبي الخامس، الذي عقد مؤخرا في بروكسل، على أن التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية يبقى من أوكذ الأولويات لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة. وإن البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة في نيويورك واصلت دعمها لكافة المساعي الفلسطينية والعربية والأمية الرامية إلى دعم الموقف الفلسطيني.

٣٤ - السيد إسلام (المراقب عن بنغلاديش): قال إن إسرائيل ارتكبت انتهاكات صارخة لحقوق الفلسطينيين طوال عام ٢٠١٨ وإنها تستمر في ذلك. ومن الأهمية بمكان بناء الوعي من أجل تعزيز الدعم لقضيتهم. وينبغي للأمم المتحدة، وخاصة اللجنة، بذل المزيد من الجهود لضمان تحقيق السلام في المنطقة. وبوصفه رئيس مجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، كان بلده مناصرا قويا لحقوق الفلسطينيين في المتديات الدولية. وعلى الرغم من أن بنغلاديش من البلدان النامية، فقد ساهمت بمبلغ ٥٠٠٠٠ دولار للأونروا في عام ٢٠١٨. وأضاف أن لا بديل للحل القائم على دولتين، تكون فيه القدس الشرقية عاصمة فلسطين؛ ويتعين على جميع الأطراف التحلي بالبراغماتية أثناء العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

٣٥ - السيد كوبا (إندونيسيا): قال إن بلده لا يزال ملتزما بتنفيذ الحل القائم على دولتين. وفي أعقاب القرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخرا بإنهاء ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل، استخدم أحد أعضاء المجلس، للأسف، حق النقض ضد بيان صحفي لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة كانت قد اقترحتة إندونيسيا والكويت. وتكون السلطة القائمة بالاحتلال قد استغلت بذلك عجز المجلس عن تحمل مسؤولياته في هذا الصدد. ويتعين على المجلس الرد على ذلك القرار الذي يمثل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وأعرب عن أسف وفده أيضا إذ رفضت مرة أخرى الاقتراحات الداعية إلى أن

بشكل وثيق مع حزب العمل وتيسير التنسيق بين المنظمات غير الحكومية العديدة العاملة في البلد. وفي محاضرة ألقاها في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، كرر التأكيد على ضرورة الإصرار على تنفيذ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لكفالة تمتع الفلسطينيين بمزايا وامتيازات دولة ذات سيادة واستعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف. وفي مناسبة عقدت في البرلمان للاحتفال بالذكرى السبعين لاتخاذ قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، أشار إلى الخطة المكونة من ثماني نقاط التي عرضها رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، على مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٨. وقال إن هذه المناسبات تسهم في التصدي للتصورات الخاطئة بشأن الأمم المتحدة واللجنة.

٢٩ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أدلى الممثل الدائم لكوبا، بصفته نائب رئيس اللجنة، ببيان نيابة عن اللجنة في المناقشة المفتوحة الفصلية التي يعقدها مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

٣٠ - وفي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٩، سيحضر، بصفته رئيس اللجنة، الاجتماع السادس والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، المقرر عقده في أبو ظبي. وفي ٧ آذار/مارس، على هامش الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة، ستقدم اللجنة عرضا للفيلم الوثائقي "نائلة والانتفاضة" تليه حلقة نقاش عن دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة الأولى.

مستجدات تقدمها الدول الأعضاء بشأن أنشطتها المتعلقة بقضية فلسطين

٣١ - السيد غاليغوس شيريوغا (إكوادور): قال إن عام ٢٠١٨ تميز بالإنقاذ المالي للأونروا. ويجب أن يكون عام ٢٠١٩ عام السلام الذي يشهد استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه وإقامة دولة فلسطينية مستقلة والترحيب بها كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. ويجب أن تكون اللجنة على استعداد لمواجهة التحديات الجديدة في سعيها إلى إعادة إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية ومنع تفاقم الأزمة في الشرق الأوسط.

٣٢ - السيد نوالي (تونس): قال إن الرئيس الباجي قائد السبسي أكد من جديد للرئيس عباس وقوف بلده الثابت والدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني ودفاعه عن قضيتيه العادلة خلال لقاءهما في إطار الدورة العادية الثانية والثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي، التي عقدت

وأكدت أن الخيار الوحيد الممكن هو الحل القائم على دولتين، حيث تغطي فلسطين بالمكانة التي تستحقها كعضو في الأمم المتحدة.

٣٩ - السيد عواودة (المراقب عن منظمة التعاون الإسلامي): قال إن منظمته قد عقدت ندوة في المملكة العربية السعودية حول القانون الأساسي بعنوان "إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي"، حضرها دبلوماسيون وخبراء قانونيون. وإن مهرجاناً ثقافياً نظمته منظمة التعاون الإسلامي مؤخراً في القاهرة، تحت شعار "فلسطين في قلوبنا"، ركز بشكل خاص على القدس. وأعرب عن أمله في أن تتم الموافقة قريباً على النظام الأساسي لصندوق جديد للاجئين الفلسطينيين خلال اجتماع وزاري لمنظمة التعاون الإسلامي. وسيتم تمويل البنك الإسلامي للتنمية جمع الأموال للصندوق. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وافق صندوق التضامن الإسلامي للتنمية على تقديم المساعدة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، بدءاً من المنظمات التي تخدم الشباب ومجموعات الدعوة وصولاً إلى المؤسسات التعليمية. وقد وجه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي رسائل إلى الدول التي أعلنت عن اعتزامها نقل سفاراتها في إسرائيل إلى القدس. وستنضم المنظمة إلى اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين في تنظيم المؤتمر الدولي السنوي المعني بمسألة القدس في جنيف يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٤٠ - السيد خيمينيس (نيكاراغوا): قال إن روابط التضامن الذي لا ينقسم التي توحد شعبي نيكاراغوا وفلسطين تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية. وسيواصل بلده العمل من أجل استعادة الفلسطينيين حقوقهم غير القابلة للتصرف وإقامة دولة فلسطين داخل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تكون عاصمتها القدس الشرقية.

٤١ - السيد الأطلسي (المراقب عن المغرب): أشار إلى عدم وجود بديل للحل القائم على دولتين، وقال إن بلده يدعم الفلسطينيين في سعيهم لإقامة دولة داخل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وإن بلده يقف إلى جانب أهل القدس الشرقية من خلال تمويل البرامج التي يجري تنفيذها فيها عن طريق وكالة بيت مال القدس الشريف. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، استضاف بلده المؤتمر الدولي المعني بمسألة القدس. وقد التقى وزير خارجية بلده بالرئيس عباس في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في نيويورك.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٣٥.

يجري المجلس زيارة إلى فلسطين. وسيواصل وفده، جنباً إلى جنب مع الوفود الأخرى، الحث على إجراء هذه الزيارة.

٣٦ - السيد موليفي (جنوب أفريقيا): قال إن بلده يحث جميع الدول الأعضاء على دعم عمل اللجنة في الدورة المقبلة. وقد ساهم بلده بمبلغ مليون دولار للأونروا في عام ٢٠١٨ دعماً للمعونة الإنسانية المقدمة إلى النساء والأطفال في غزة. إذ إن هذه المعونة تتيح تهيئة الظروف التي قد تساهم ذات يوم في كفالة الحق في تقرير المصير والازدهار للشعب الفلسطيني. وإن بلده يدعم الحل القائم على دولتين. وتقع المسؤولية الأساسية عن تحقيق السلام على عاتق الفلسطينيين والإسرائيليين الذين لم يعرفوا على مدى أجيال سوى النزاع والعنف. وإن الحوار والمفاوضات هما السبيل الوحيد للمضي قدماً، وينبغي الاستناد في ذلك إلى الإطار القانوني الدولي المعمول به، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية.

٣٧ - السيدة رودريغيز أباسكال (كوبا): قالت إن الوضع في الشرق الأوسط، وخاصة النزاع بين فلسطين وإسرائيل، أخذ في التدهور. وإن قرار الولايات المتحدة اعتبار القدس عاصمة إسرائيل ونقل سفارتها إليها يمثل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وكان لقرارها بقطع التمويل عن الأونروا عواقب وخيمة على الشعب الفلسطيني. وسيواصل بلدها دعوة مجلس الأمن إلى الوفاء بمسؤولياته بموجب الميثاق؛ فمما يؤسف له أن المجلس، بسبب ما يمارسه وفد الولايات المتحدة من عرقلة، قد فشل حتى في إدانة تصاعد العنف الذي حدث في غزة منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. وإن بلدها يرفض لجوء إسرائيل إلى الاستخدام غير المناسب والعشوائي للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وخاصة غزة. ويدعم الحل القائم على دولتين الذي يسمح للفلسطينيين بممارسة حقهم في تقرير المصير في دولة مستقلة ذات سيادة، داخل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تكون عاصمتها القدس الشرقية.

٣٨ - السيدة إيمان (ناميبيا): قالت إن بلدها يرحب ببرنامج عمل اللجنة وأنشطتها المقررة للعام المقبل، مما من شأنه أن يقيي فلسطين في صدارة الاهتمام الدولي. وأعربت عن قلق وفدها بوجه خاص إزاء عدم تنفيذ إسرائيل قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتوسيع المستوطنات وهدم الممتلكات الفلسطينية والاستيلاء عليها، ومسألة الوضع النهائي للقدس، وضرورة تأمين تمويل مستقر للأونروا.